الفساد المالي والإداري
كمعوق لعملية التنمية الاقتصادية
والاجتماعية في الجزائر

طـلال زغبـة السعد بريكة

مقدمة

الفساد المالي والإداري آفة مجتمعية عرفتها المجتمعات الإنسانية وعانت منها منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض وحتى يومنا هذا، وهي اليوم موجودة في كافة المجتمعات الغنية والفقيرة، المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة، فقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام واسع من قبل غالبية قادة العالم والمنظمات الدولية الرسمية والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، نظراً للآثار السلبية للفساد على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فظاهرة الفساد المالي والإداري أصبحت حديث الشارع والمجالس، بل والمنتديات الإلكترونية أيضاً التي غدت بمثابة مؤسسات إعلامية أكثر تأثيراً من الصحف اليومية المطبوعة.

والجزائر بوصفها إحدى الدول التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق قد عانت ولا تزال تعاني لحد الآن من ويلات ظاهرة الفساد المالي والإداري التي أصبحت تنخر مداخيل الدولة وتعمل على تفويت فرص العيش الكريم لكل أطراف المجتمع،ومما لا شك فيه أن انتشار الفساد المالي و الإداري ممثلاً في الرشوة، الاختلاس، التهرب الضريبي والجمركي، المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، عمولات الصفقات العمومية، استغلال امتيازات المنصب أو الوظيفة، والإسراف في استخدام المال العام، كل هذا يؤثر تأثيراً سلبياً على مناخ الاستثمار والأعمال وبالتالي يؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية.

أولاً: مشكلة البحث:

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري هي عملية سرقة لثروات الأمة، فإنه يسرق من المواطنين قدراتهم الكامنة كما يسرق منهم طموحاتهم وتطلعاتهم نحو مستقبل أفضل وتعليم أحسن ورعاية صحية أشمل وقدرة أكبر للحصول على المسكن والطعام وغيرها من ضروريات الحياة، فإذا كان المال العام هو حق لهذا الوطن ولأهله فإنه في نفس الوقت ليس مشاعاً ولا مباحاً استعماله أو توظيفه إلا حسب القوانين المتبعة في البلاد وهو قبل كل شيء أمانة بالدرجة الأولى.

إن الجزائر تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة وسريعة تزامنا مع الفوائض التي حققتها من قطاع المحروقات، حيث باشرت في برنامج تنموي سمي ببرنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، أين كان يهدف

بالدرجة الأولى إلى محو الفوارق الاجتماعية وإنعاش الاستثمار في كافة أرجاء القطر الوطني ، كما باشرت الجزائر مرة ثانية برنامج خماسي وهو برنامج تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، و قد جاء تحت تسمية برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، هدفه هو الآخر محو الفوارق الاجتماعية الجهوية مع تنمية القدرات التكنولوجية الجديدة، إلا أن هناك عائق يحد من سرعة تحقيق هذه الأهداف ألا وهو الفساد المالي والإداري والذي أصبح هاجس العالم بأسره يؤرقه ليلاً ويعكر صفو يومه نهاراً.

و السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه الآن هو"**هل يعد الفساد المالي والإداري احد الظواهر المصاحبة لعملية التنمية؟ أم انه يعد نتيجة لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الاقتصادي و الاجتماعي؟**"

و يتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة الفساد المالي والإداري؛
2. ما العناصر ذات الأثر الايجابي في الحد من الفساد المالي و الإداري؛
3. ما هي الآثار السلبية على الأداء في المنظمات نتيجة لانتشار الفساد المالي والإداري.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

1. التعرف على واقع انتشار الفساد المالي والإداري في الجزائر؛
2. التعرف على أسباب انتشار الفساد المالي والإداري؛
3. معرفة الوسائل المتبعة في الرفع من الوعي السلوكي و الوظيفي و الاجتماعي للافراد.

ثالثاً: أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في كونه:

1. يتناول موضوعا يعد من المواضيع الحساسة و المنتشرة في دول العالم؛
2. يسهم في لفت الانتباه لمخاطر الفساد المالي والإداري و أسبابه؛
3. يشجع المهتمين والدارسين والباحثين لدراسته ووضع الحلول المناسبة له؛
4. يسعى إلى معالجة الآثار الناجمة عن الفساد بإيجاد أساليب ووسائل للحد من انتشاره و القضاء عليه.

رابعاً: منهج البحث وخطته :

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي اعتماداً على المراجع العلمية و البحوث و الدراسات ووقائع الندوات و المؤتمرات والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع لمعرفة أسباب الفساد وآثاره وعلاجه.

وقد جاء البحث في مقدمة وثلاث محاور ونتائج وتوصيات كمايلي:

I– مدخل لظاهرة الفساد المالي والإداري.

II- العلاقة بين الفساد المالي والإداري و التنمية.

III- واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر.

I– مدخل لظاهرة الفساد المالي والإداري

I-1- مفهوم الفساد المالي والإداري

سبحان الذي أحسن إلينا وطلب من الإحسان وجعل لنا الدار الآخرة مطلباً وهدفاً سامياً دون أن ننسى حظنا من الدنيا لقوله تعالى ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾[1] وطلب منا الإصلاح والابتعاد عن سبيل المفسدين قال تعالى ﴿ وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾[2]، فالفساد في المجتمعات هو من صنع الإنسان وسوء تدبيره لقوله تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[3]

إن الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته، فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار، ويتضمن مصطلح الفساد محاور عديدة[4]:

- **الفساد السياسي** ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات الحزب أو المنظمة السياسية، أو بيع المبادئ كالخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط ... وغيرها؛
- **الفساد الإداري** ويتعلق بالمظاهر التي تصدر من الموظف العام إثناء تأدية العمل، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة؛
- **الفساد المالي** ومظاهره الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية؛
- **الفساد الأخلاقي** ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول.

أما فيما يخص موضوع بحثنا (الفساد المالي والإداري) فقد وردت فيه عدة تعاريف منها :

---

[1] القصص 77

[2] الاعراف 142

[3] الروم 41

[4] سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد الإداري و المالي المشكلات و الحلول، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام(نسكو)، اليمن، 2009، ص:04

1- الفساد في القرآن الكريم: وردت عبارة (الفساد) في العديد من الآيات, كالغش، التبذير، الإسراف الربا، الاكتناز, وأكل السحت...وغيرها من المفاهيم التي تسبب أثاراً سيئة على المجتمع وسلوكه وموارده, وكل تلك الآيات تنبذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب الله لقوله تعالى﴿ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾[5]، ولم يكتف القرآن بتحريم المفاسد, وإنما وضع حلولاً لكيفية تجنبها من خلال تربية النفس باتجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة الله تعالى[6].

2- الفساد هو تلك الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي تعود بالفائدة على الموظف العام، فيسمح لهم بالتهرب من القوانين و السياسات، سواء باستخدام قوانين جديدة أو بإلغاء قوانين قائمة، تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية[7]؛

3- يحمل تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد تعبيرًا بليغًا وشاملاً «إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة»، وينطوي هذا التعبير البسيط على عدد من العناصر الأساسية[8]:

- فهو ينطبق على القطاعات الثلاثة :الخاص، والعام، والمجتمع المدني؛
- يشير إلى سوء الاستخدام النظامي والفردي، الذي يتراوح بين الخداع، والأنشطة غير القانونية والإجرامية؛
- يغطي كلا من المكاسب المالية وغير المالية؛
- يشير إلى أهمية منظومة الحوكمة في ضبط وتنظيم كيفية ممارسة السلطة؛
- يلقي الضوء على التكاليف غير الفعالة المصاحبة للفساد، وتحويل الموارد في الاتجاه غير المخصص لاستخدامها.

4- و في تعريف أخر «هو استعمال للوظيفة العامة لجميع ما يترتب عليها من هبة و نفوذ و سلطة لتحقيق منافع شخصية مالية و غير مالية و بشكل مناف للقوانين و التعليمات الرسمية[9]».

---

[5] النمل 14

[6] يحي غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام (نسكو)، عدد 269، 2010، ص:04

[7] حسن أبوحمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الثامن عشر– العدد الأول–، 2000، ص: 447

[8] جون سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات ادوات مكافحة الفساد :قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، منتدى حوكمة الشركات الدولي، الدليل السابع ،واشنطون، 2008، ص:06

[9] طلال بن مسلط الشريف، ظاهرة الفساد الإداري و أثرها على الأجهزة الإدارية، مجلة الاقتصاد و الإدارة، جامعة الملك عبد العزيز–كلية الاقتصاد والإدارة–، العدد02، السعودية، 2004، ص:42

5- نص المشرع الجزائري في المادة 02 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على ما يلي: يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي: "الفساد كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون" وهي[10]:

- رشوة الموظفين العموميين؛
- الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية؛
- الرشوة في مجال الصفقات العمومية؛
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية؛
- اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي؛
- الغدر؛
- الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم؛
- استغلال النفوذ؛
- إساءة استغلال الوظيفة؛
- تعارض المصالح؛
- أخذ فوائد بصفة غير قانونية؛
- عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات؛
- الإثراء غير المشروع؛
- تلقي الهدايا؛
- التمويل الخفي للأحزاب السياسية؛
- الرشوة في القطاع الخاص؛
- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص؛
- تبييض العائدات الإجرامية؛
- الإخفاء؛
- إعاقة السير الحسن للعدالة؛
- المساس بالشهود والخبراء والمبلغين والضحايا؛
- البلاغ الكيدي؛
- عدم الإبلاغ عن الجرائم.

[10] وزارة العدل، قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006،ص ص:03-17

وعلى أية حال يمكن أن نتبنى تعريفاً أو نميل إلى تعريف معين, ولكن نفضل أن نعتمد تعريفاً يتوافق مع مجريات البحث فنكون قد أضفنا إلى السواد نخلة كما يقول المثل العربي، ومن خلال البعد الاقتصادي للفساد المالي والإداري فإننا نعرفه كمايلي:<< الفساد المالي والإداري آفة مجتمعية عرفتها المجتمعات الإنسانية وعانت منها منذ ظهور الإنسان وحتى يومنا هذا، وهي اليوم موجودة في كافة المجتمعات الغنية والفقيرة، المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة، فهي ظاهرة ترتكز على استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو مجموعاتية أو حزبية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي، مما يؤثر في مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لدى المواطنين>>.

I-2- أسباب تفشي الفساد المالي والإداري في المنظور الإسلامي ومظاهره

أولاً: أسباب الفساد المالي والإداري في ضوء القرآن الكريم[11]

1- **إتباع الهوى:** الهوى ميل النفس إلى الشهوة، وقيل :سمي الهوى بذلك لأنه يهوي بصاحبه في النار، قال تعالى ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتْ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ﴾[12]، ومن الملاحظ أن الهوى ما جاء في القرآن الكريم إلا مذمومًا وما ُنسِب إلا لأهل الفساد والضلال، قال تعالى ﴿وَلا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾[13].

ويمكن حصر الفساد الناتج عن الهوى كما بينه القرآن في النقاط التالية:

- **الهوى يفضي إلى الظلم،** قال تعالى محذرًا نبيه ﷺ ﴿وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذاً لَمِنْ الظَّالِمِينَ﴾[14].
- **الهوى يصد عن الحق،** فقد حذر الله تعالى نبيه داود عليه السلام من الهوى فقال ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعْ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾[15].
- **الهوى يورث الكبر،** قال تعالى ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾.

---

[11] عبد السلام حمدان اللوح و ضيائي نعمان السوسي، الفساد وأسبابه دراسة قرآنية موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني،ص ص 167-200، جويلية 2007

[12] المؤمنون 71

[13] المائدة 77

[14] البقرة 145

[15] ص 26

- **الهوى نقيض العدل،** قال تعالى ﴿فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا﴾[16].

2- **ظهور المترفين:** اقترن الترف في كتاب الله تعالى في معرض الحديث عن الظلم والفسق والفساد في الأرض، ويمكن بيان ذلك من خلال الآيات الآتية:

- **المترفون ظالمون:**قال تعالى ﴿فَلَوْلا كَانَ مِنْ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُوْلُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنْ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إلاَّ قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾[17] .
- **تصدر المترفين ينذر بالدمار:** قال تعالى﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً﴾[18].

3- **فساد الملوك:** للملوك أثر كبير في قيادة الشعوب نحو الخير أو الشر على السواء، فبصلاحهم تصلح البلاد وبفسادهم تسوء، قال تعالى على لسان بلقيس﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[19].

4- **طاعة المسرفين:** المسرف هو الذي يتجاوز الحد في الفساد ﴿وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ﴾[20].

5- **ترك الولاء للمؤمنين وإتباع المشركين:** حرض القرآن الكريم المؤمنين على ولاء بعضهم لبعض، كما حذر من ولاء المؤمنين لأعدائهم في أكثر من آية ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾[21] لأن في ذلك إفقاد لوحدة الأمة ويفضي إلى غلبة أهل الكفر فَيُفْتِن أهل الكفر المؤمنين في دينهم فيقع الفساد في الأرض.

ثانياً: مظاهر الفساد المالي والإداري

الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة منها[22]:

1- **الرشوة Bribry**: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ إعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة؛

---

[16] النساء 135

[17] هود 116

[18] الاسراء 16

[19] النمل 34

[20] الشعراء 151-152

[21] الانفال 73

[22] سعاد عبد الفتاح محمد، مرجع سبق ذكره، ص:07

2- **المحسوبية Nepotism**: أي إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً؛

3- **المحاباة Favoritism**: أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والمناقصات أو عقود الاستئجار والاستثمار؛

4- **الوساطة**: أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إشغال المنصب...الخ؛

5- **الابتزاز والتزوير Black Mailing**: لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود؛

6- **نهب المال العام Embezzlement**: والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية؛

7- فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي؛

8- الفساد في بيئة المجتمع كالتلوث ودخان المصانع (وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهره الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً؛

9- الفساد الأخلاقي: يعني انحطاط القيم و المبادئ والأخلاق الحميدة واستبدالها بعادات وقيم شاذة وغريبة عن القيم الوطنية، وينتج عن ذلك انتشار الدعارة و الرذيلة والسلوكيات المخالفة للآداب العامة؛

10- الفساد الثقافي: ويقصد به خروج جماعة عن الثوابت العامة لديها مما يفكك هويتها و موروثاتها الثقافية، وهو اخطر مظاهر الفساد لأنه يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه، لتمتعه بحصانة ما يسمى بحرية الرأي العام أو الإبداع.

I-3-أثار الفساد المالي والإداري

للفساد نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إجمال أهم هذه النتائج على النحو التالي[23]:

1- **سوء توزيع الموارد**: موارد تستخدم في الفساد بدلاً من استخدامها في وسائل إنتاجية، شركات تبدد الوقت والموارد في تجنيد موظفين بغرض إنشاء علاقات مع مسئولين، الإنفاق على الرشاوي، مسئولون

[23] جون سوليفان، مرجع سبق ذكره، ص:07

يتخذون قرارات استثمارية غير محايدة ومنحازة إلى جانب بعينه لا تخدم الصالح العام، بينما يتحمل دافعو الضرائب التكلفة؛

2- **خفض معدلات الاستثمار**: إشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين الأجانب والمحليين نتيجة التكاليف غير المتوقعة، فانتشار الفساد يرسل إشارة إلى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون، وبالتالي عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة، مما يجعل من الاستثمار مخاطرة غير مأمونة العواقب، فاستثمار منخفض يعني نموًا منخفضًا؛

3- **تدني مستويات المنافسة والكفاءة والابتكار**: المدفوعات غير القانونية (الرشوة) تعنى أن الشركات ذات الأفضلية لا تتنافس في ظل مؤشرات سوق واحدة، في الوقت الذي تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة للدخول إلى تلك الأسواق، وينتهي الأمر بالمستهلك إلى دفع سعر أعلى مقابل جودة أقل.

4- **عدم استجابة السياسات وسوء الإدارة:** تسن القوانين في النظم الفاسدة لمساعدة الراشين بدلاً من المواطنين، ولا تتم مساءلة البيروقراطيين عن أدائهم الوظيفي مما يشجعهم على تأخير الخدمات للحصول على المزيد من الرشاوى؛

5- **خفض التوظيف**: يؤدي انتشار الفساد إلى وضع العراقيل أمام التوسع في إنشاء المشروعات الخاصة، وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال، ومن ثم دفع تلك الأعمال إلى القطاع غير الرسمي، مما يؤدي بالضرورة إلى التقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص، ذلك أن هذه الشركات على الأرجح لن تتمكن من النمو ويقع الضرر هنا على المشروعات الصغيرة بصورة خاصة أكثر من غيرها؛

6- **تزايد الفقر**: يقلل الفساد من احتمالات الكسب بالنسبة للفقراء، نتيجة قلة فرص العمل بالقطاع الخاص، كما يحد من إمكانية حصولهم على خدمات عامة جيدة مثل الرعاية الصحية والتعليم؛

7- **انتشار الرذيلة والفواحش** بشتى أشكالها من جرائم جنسية و الاتجار بالبشر والإخلال بالأمن.

II– العلاقة بين الفساد المالي والإداري والتنمية

الفساد المالي والإداري كظاهرة يعد مرضا خطيرا يهدد الكيان الإداري والاقتصادي و السياسي والاجتماعي، فالفساد كظاهرة سلوكية–تلقي بظلالها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية–تتميز بها وبدرجة متفاوتة جميع المجتمعات في العصر الحديث على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو يظهر في الدول النامية و المتقدمة اقتصاديا على حد سواء، ويعد احد العوامل التي تلقي بظلالها بشكل أو بأخر على نتائج عملية التنمية في هذه الدول.

II-1-تعريف التنمية

تمثل التنمية مكانة هامة في الحياة الاقتصادية والسياسية، بل إن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعد من أميز الاهتمامات التي تلتقي عندها الدول المتقدمة و النامية في عالم اليوم، ومع ذلك فان جدلا حول مفهوم التنمية الاقتصادية قد برز إلى السطح اعتبارا من الستينيات، حيث بدأ بعض الكتاب في التميز بين مفاهيم النمو الاقتصادي من ناحية وبين التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

وفي إطار التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حدد الفكر الاقتصادي النمو الاقتصادي بأنه يعني الزيادة في الناتج الوطني الصافي، بينما تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي، بعبارة أخرى فان الفارق بين المفهومين يكمن في درجة التغير الهيكلي في الاقتصاد محل الدراسة، بمعنى أن التنمية تتضمن تحولا هيكليا في الاقتصاد لا يتطلبه النمو، وهذا التغير الهيكلي يضم جوانب اجتماعية وسياسية بالإضافة إلى العناصر الاقتصادية[24].

وعلى الرغم من الاهتمام الواسع بالتنمية الاقتصادية، فهي دون شك ليست هدفا نهائيا في حد ذاته بل هي وسيلة من اجل تحقيق أهداف نهائية أخرى تنتشر أثارها لتحقيق هدف واسع عريض، ألا وهو تحقيق الرفاه للمواطنين، فرفع مستوى الدخل الفردي، والحد من البطالة...وغيرها، كلها أهداف تسعى الدول لتحقيقها في محاولة لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه.

واضح من العرض السابق أن التنمية الاقتصادية ، كما جاءت في تعريفات الفكر الرأسمالي والاشتراكي قد ركزت في أهدافها على جوانب مادية وهمشت الجوانب الإنسانية أو الاجتماعية، وهذا ما يميز نهج التنمية في الإسلام عنه في النظم الوضعية.

– التنمية في الإسلام:

ترتكز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام على دعامتين هما وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع، فهي تدعو إلى العمل وتحقيق اكبر قدر ممكن من الوفرة في الإنتاج ومن ثم تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد التي وهبها الله لنا، ثم استخدام التقدم الاقتصادي الذي تحقق وسيلة لنشر الخير والعدل والسلام، ومعنى ذلك أن الإسلام يضع للاقتصاد هدفا يمكن أن يطلق عليه إنسانية الاقتصاد وأخلاقياته ومثله[25]، ويعتمد هذا الشرط على عدالة توزيع الدخول حتى لا ينحصر تداول الأموال في أيدي فئة قليلة من المجتمع، وقد ثبت ضرر ذلك على التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي لقوله تعالى ﴿...كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ...﴾[26].

---

[24] Robert A.Flamang,Economic growth and Economic development,1997,pp47-49

[25] علي عبد الرسول، الاستثمار في الامن كاحد عناصر خطط التنمية الشاملة، المركز العربي لدراسات الامنية والتدريب، العسعودية، 1988، ص137

[26] الحشر **7**

إذا فالتنمية في الإسلام تسعى لتحقيق هدفين، الأول هدف اقتصادي والثاني هدف أنساني اجتماعي يتضمن تحقيق الوظيفة الإنسانية التي كلف الله بها الإنسان وهي عمارة الأرض ونشر الخير والعدل بين أرجائها[27].

II-2-الفساد المالي والإداري المصاحب لعملية التنمية

تشير معظم الدراسات المتخصصة والآراء إلى أن الفساد يميل للازدياد اثناء النمو السريع والتحديث، بسبب مصادر الدخل والتوسع الحكومي، كما حصل في الدول الأسيوية التي شهدت تطوراً اقتصادياً مدهشا مثل كوريا وسنغافورة وماليزيا، وكذلك ينشأ الفساد في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق كما حصل في الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية عندما بدأت بخصخصة القطاع العام، كما استشري الفساد أيضا في بعض الدول التي حاولت إحداث تغييرات سياسية واقتصادية في مجتمعاتها إثر الانفتاح الاقتصادي[28].

إن التنمية الاقتصادية لا تؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل السلوك ألانحرافي، فالنشاط الاقتصادي المتنامي والرخاء المعيشي الاجتماعي من شأنه أن يقلل أنماطا من الجرائم و الانحراف وقد يقضي عليها، لتظهر في الوقت نفسه أنماط جديدة والتي يصنفها رجال الاقتصاد والقانون **بالانحرافات أو التسيب المصاحب للنمو الاقتصادي،** ومن ابرز هذه الانحرافات الاحتيال والسرقات والسطو والتزييف والرشوة والتهريب والتلاعب بالأسعار وخلق السوق السوداء والتهرب الضريبي والتخريب في المؤسسات والتعامل بالعملة بصورة غير قانونية ...الخ.

من هنا يمكن أن نلتمس حقيقة هامة وهي انه قد يصاحب عملية التنمية الاقتصادية وما يتبعها من تغيرات هيكلية في المجتمع صور معينة من الفساد المالي والإداري، ومن بين أنواع الفساد المالي والإداري المصاحب للنمو الاقتصادي هو ما نلحظه من الزيادة الضخمة في الحجم المالي لجرائم اقتصادية تقليدية معينة كالتهرب من الضرائب أو التحويلات غير المشروعة لرأس المال أو التهريب الواسع النطاق للسلع الحيوية حيث يمكن أن يكون الأثر العام كبيرا بحيث يهدد الاستقرار الاقتصادي للبلد.

إن فرص الاعتداء على الأموال تتزايد مع عملية التنمية التي تشهدها الدول، ومن ثم نجد أن حالات الفساد المالي والإداري تحدث في العادة في فترات النمو الاقتصادي، والجدول التالي يوضح جرائم الاعتداء على الأموال في بعض أقطار الوطن العربي.

جدول (1)جرائم الاعتداء على الأموال في بعض الأقطار العربية خلال الفترة من 1987 -1990

البلد	1987	1989	1990
الجزائر	31196	38765	69079

[27] عبد الرحمان يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام،مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص15

[28] حسون ابو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، المعهد العالي لعلوم السياسية، مجلة جامعة دمشق، العدد الاول، 2002

مصر	29104	30973	65103
السعودية	7553	9022	8647

المصدر: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

يوضح الجدول (1) أن التنمية الاقتصادية التي حدثت في معظم الأقطار العربية قد صحبها زيادة في عدد جرائم الأموال، وأصبح الاعتداء على الأموال العامة كصورة من صور الفساد، ظاهرة تتفشى في معظم الدول وتؤثر سلبا على مجريات عملية التنمية الاقتصادية بهذه الدول، الأمر الذي يستوجب وضع الخطط والتشريعات اللازمة لعلاج هذه الظاهرة أو الحد منها.

جدول (2)تطور حجم جرائم الرشوة و المبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني:

السنة	نوع الرشوة	المبلغ المرصود للعملية
1988	صفقات تجارية و استثمارية غير مشروعة	26 مليار دولار.
1990	استيراد صفقة قمح فاسدة بميناء وهران	1مليار و 200 مليار دولار.
1996	عرض 2266 ملف على العدالة (جبائي)	7,9 مليار دولار.
1996	وجود1698 قضية مساس بالاقتصاد	3,6 مليار دولار.
1998	فضيحة مؤسسة سيدار	18 مليار دولار.
1999	قطع غيار مزورة كشفت عن خبرة الجمارك	274 مليون دج.
2000	فضيحة مركب الحجار	100.401.423,28 مليار دج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولار أي حوالي 1532 مليار دج

المصدر : http://www.ulum.nl/d86.html

ويظهر الجدول (2) تغلغل ظاهرة الرشوة بمختلف أشكالها وعلى مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية من طرف ذوي النفوذ والأيادي الطويلة، في غياب قوانين ردعية و برعاية إدارة فاسدة[29].

من جهة أخرى فان معظم الدول النامية تعيش واقعا يعكس الكثير من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الواقع يفرز مشاكل تتعلق بالعمالة والتدهور السريع في الطاقات الإنتاجية والبنيات الأساسية والأجهزة الإدارية والعجز عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطن، وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والأقاليم وبين الريف والمدن واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني...وما إلى ذلك، كل هذه العوامل تعد أرضا خصبة لظهور وانتشار بل استمرار حالات الفساد المالي والإداري، والذي يمكن تبرير وجوده وتفشيه في هذه الحالة على انه نتيجة لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

II-3-الفساد المالي والإداري كمعوق لعملية التنمية

[29] موقع مجلة العلوم الانسانية:http://www.ulum.nl/d86.html

إن العجز عن احتواء مظاهر الفساد المالي والإداري الناجمة عن عملية التنمية مثل انتشار عمليات السوق السوداء، التهرب الضريبي، وتهريب رأس المال إلى الخارج يضر ضررا بليغا بعملية التنمية الاقتصادية ذاتها، إلى الدرجة التي يصبح معها الفساد المالي والإداري معوقا لمسيرة التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، فالفساد المالي والإداري يؤدي إلى الاستنزاف المتزايد لموارد الأمة و التي يكون المجتمع بأمس الحاجة إليها.

إن حالات التطرف والفساد التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء، والتي تعد في أساسها نتاج لمشاكل تنموية واجتماعية كارتفاع نسب البطالة وتزايد تكاليف المعيشة والشعور بالضياع الاجتماعي...وغير ذلك، أدت إلى تكبد خزينة الدولة لمبالغ باهظة تشكل في مجموعها تعويضات ضحايا الإجرام وتعويضات شركات التامين بالإضافة إلى الخسائر التي لحقت بضحايا الاحتيال والاختلاس، وإذا أضفنا إلى هذه التكاليف نفور الاستثمار الأجنبي الذي يعد أهم عنصر لقيام التنمية، لعلمنا إلى أي مدى يمكن إن يعد الفساد معوقا للتنمية، باعتبار أن هذه التكاليف كلها تؤدي إلى استنزاف الأموال الموجهة للنمو الاقتصادي.

كذلك من الأساليب التي يلجأ إليها مختلسو الأموال العامة في محاولتهم لإخفاء معالم جريمتهم هو تعريض المؤسسات والمعدات للتدمير والحرق والتخريب العمدي، وبالتالي فان تكاليف إصلاح المعدات و المؤسسات التي تعرضت للضرر، تعتبر أموال مستنزفة كان يمكن أن تستثمر وان تكون دافعا لعملية التنمية الاقتصادية، ويظهر الجدول (3) إجمالي عدد جرائم الحرق العمد وغير العمد التي وقعت في بعض البلدان العربية وذلك خلال الفترة 87-90 .

جدول (3) جرائم الحرق العمد وغير العمد

الدولة	1987	1989	1990
الجزائر	227	278	439
مصر	127	1911	1517
السعودية	29	25	46

المصدر: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

أيضا من بين المظاهر التي توضح المردود السلبي للفساد على عمليات التنمية بنوعيها الاجتماعية والاقتصادية، ما نشهده من تنامي عمليات التهرب الضريبي والجمركي، فمن الملاحظ أن الإيرادات العامة للدولة تلعب دورا هاما في تمويل نفقات التنمية الاقتصادية، ومن بين أهم مصادر الإيرادات العمة يأتي بند الضرائب والرسوم الجمركية في المرتبة الأولى، ونظرا لغياب السياسات المالية الواضحة في بعض الدولة فان قدرا كبيرا من الموارد المالية يستنزف في شكل عمليات التهرب من الضرائب والجمارك سواء تم ذلك من جانب المهربين بمفردهم أو بالاتفاق مع بعض ضعاف النفوس من موظفي الضرائب والجمارك، و الجدل الموالي يوضح حجم ظاهرة التهريب في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية:

جدول (4) محاولات التهريب الجمركي

السنة	1990	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد القضايا الجمركية المعاينة	5058	5253	2552	2625	2243	1316	2067	2293	1999	2724

المصدر: http://www.ulum.nl/d86.html

من جدول(4) يتضح أن حركات التهريب الجمركي عرفت أوج ازدهارها مع بداية التسعينات وذلك راجع إلى[30] :

- عدم الاستقرار الأمني بالبلاد.
- عدم الاستقرار السياسي غياب الرقابة).
- الإرهاب ساهم في تطوير وتبلور الأعمال غير المشروعة بما فيها التهريب(أسلحة، أموال...الخ).

أيضا فان تزايد حالات الفساد الإداري المتمثلة في الرشوة واستغلال النفوذ واختلاس المال العام له اثأر سيئة تعوق عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذا تتبعنا اثر الرشوة فمن الممكن أن نبدأ بأثر الرشوة في التعيين في المناصب الهامة الحساسة، فللمنصب أهمية كبرى في إدارة عملية التنمية في أي بلد، لذلك لا ينبغي أن يسند المنصب إلا لذوي الكفاءة العلمية و العملية، ولما كانت الرشوة سببا في إيصال هذه المناصب إلى غير المستحق لها وحرمان المستحق منها مما يجعل الأمر قد اسند إلى غير أهله، والمناصب في الدولة متعددة الأنواع، فمنها القضائية والإدارية والمالية والعسكرية، ففي فساد هذه الأنواع خطر عظيم[31].

أيضا فان لتعاطي المخدرات والإدمان دوراً كبيراً في انتشار ظاهرة الفساد، حيث أن الاتجار غير المشروع في هذه العقاقير يمثل مصدر خسائر كبيرة، خصوصا وان هؤلاء الشباب يمثلون رأس المال البشري الذي إذا تم إعداده إعداداً جيداً فان عائده الاقتصادي ينعكس على التنمية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى التكاليف التي ترصدها الدولة تحت بند مكافحة الجرائم الناجمة عن الإدمان تمثل استنزافا لموارد مالية كان من الممكن أن تستغل في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

III– واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر

الفساد سلوك بزغ مع نشأة الإنسان، فلا توجد جماعة بشرية عبر التاريخ لم يتخللها الفساد، وللأسف فإن بلادنا تتبوأ مرتبة متقدمة في معدلات الفساد على مستوى العالم وذلك بشهادة أنفسنا قبل غيرنا، فالفساد طغى وفاض حتى وصل إلى قطاعات كانت تعتبر حصينة ومنيعة في مجتمعنا.

III -1- أرقام و مؤشرات عن الفساد المالي والإداري في الجزائر

مما لا شك فيه أن الفساد ظاهرة وبائية تنسحب بأبعادها ومعانيها وأشكالها المختلفة على البلدان بشكل عام والعربية منها بشكل خاص ولو بنسب متفاوتة، والجزائر هي واحدة من بين تلك البلدان التي تأثرت بهذه

[30] مجلة العلوم الانسانية موقع: http://www.ulum.nl/d86.html

[31] عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، جريمة الرشوة في الشريعة الاسلامية، السعودية، 1982، ص147

الآفة الخطيرة منذ الاستقلال ولحد الآن، بحيث أصبحت هذه الآفة عقبة في طريق تقدم عملية التنمية بأصعدتها المختلفة، مبددة الطاقات المالية والبشرية ومكرسة لحالة التخلف.

وفي محاولة للوقوف على أحدث وأهم وأعرق المؤشرات الدولية والتصنيفات العالمية والتقارير السنوية الخاصة بمؤشرات الفساد، فجاء تصنيف الجزائر على النحو التالي:

1– منظمة الشفافية العالمية alTransparency Internation

تصدر منظمة الشفافية الدولية التي تتّخذ من برلين مقراً لها، مؤشر مدركات الفساد وتقدِّمه للجمعية العامة للأمم المتحدة مع تقرير خاص، يقيس مستويات الفساد في القطاع العام والخاص في كل بلد، وهو مؤشِّر مركب يعتمد على دراسات استقصائية متخصّصة ومسوحات تجارية، وقد احتوى في آخر تقاريره على 180 بلداً مرتّبة على مقياس مِن صِفر (فاسد جداً) إلى عشرة (نظيف جداً) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(01) مؤشر مدركات الفساد(CPI) 2009 corruption perceptions index

يدرج مؤشر مدركات الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية في قائمته 180 دولة من الجهة التي يرى فيها رجال الأعمال و المحللون الفساد منتشرا في أوساط المسؤولين الحكوميين والسياسيين

10 الأقل فساد ← → **0** الأكثر فساد

المركز		الدولة	عدد النقاط
عالميا	عربيا		
21	1	قطر	7.1
30	2	الإمارات العربية المتحدة	6.5
65	07	تونس	4.2
89	09	المغرب	3.3
111	10	الجزائر	2.8
111	10	مصر	2.8

المصدر: http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2008/cpi_2008_table

يلاحظ أن الجزائر لا تحارب آفة الفساد كما يجب في قطاعيها العام والخاص هذا ما يشير إليه تصنيف الدول على مؤشر الفساد 2009 الذي تعده سنويا منظمة الشفافية الدولية حيث حلت الجزائر في المرتبة العاشرة عربيا قبل جيبوتي.

وما زالت قطر تحتل المرتبة الأولى عربياً وقد تقدمت 4 مراتب عالمياً، في حين أن الإمارات حلت في المرتبة الثانية عربياً على الرغم من تراجعها مرتبة واحدة عالمياً، أما عالمياً فقد حلت الدانمرك ونيوزيلاندا والسويد في المرتبة الأولى كأقل الدول فساداً في العالم.

وتشير المنظمة إلى أن النتائج المسجلة في شمال أفريقيا تظهر أن النزاعات وحالة اللاستقرار التي تميز المنطقة تعيق بشكل جدي الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، كما أن هناك عوامل أخرى مثل قلة الشفافية وأموال النفط لا تزال تغذي الفساد[32].

2- البنك الدولي The World Bank

يصدر البنك الدولي مؤشر ضبط الفساد وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الفساد بين المسؤولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية، تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02) مؤشر ضبط الفساد Control of Corruption [2008]

السنة	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	0.83-	0.75-	0.76-	0.61-	0.6-	0.42-	0.39-	0.47-	0.44-

المصدر: http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/countrystats.aspx?gid=9&ind=16&cid=1

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الجزائر حققت تراجعا في قدرتها على تقليص الفساد خلال العقد الماضي، كما يشير تقرير أصدره البنك الدولي عن أوضاع الحوكمة في العالم في 2009، وقد أظهر التقرير أن كثيرا من الدول قد حققت تطورا في مكافحة الفساد خلال العقد الماضي، إلا أن دولا عديدة على الجانب الآخر لم تتمكن من تحقيق أي تقدم في هذا المجال.

وتدهور أداء الجزائر سنويا خلال الفترة من 1998 إلى 2008 فى مقياس مكافحة الفساد، والذي يعتمد على قياس مدى تورط البرلمانيين والقضاة وموظفي الحكومة ومسئولي الضرائب والجمارك في الفساد، وجاء ترتيب تونس والمغرب من بين دول المنطقة متقدمةً على الجزائر فى هذا المجال سنة 2008.

وقد أوضح تقرير البنك الدولي بأن ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة والمالية ، وضعف القدرة على الحد من المسؤولين الفاسدين، وغياب النظام القضائي النزيه المستقل الذي يحد من حصانة المنصب ونفوذ المسؤول ،هو ما يتسبب في التراجع في الترتيب على سلم ضبط الفساد[33].

III -2- الجهود المبذولة للحد من ظاهرة الفساد في الجزائر ورصد لأشهر قضايا الفساد

[32] تقرير منظمة الشفافية الدولية 2009، موقع:
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/gcb/2009

[33] تقرير البنك الدولي 2009، موقع:http://www.worldbank.org

إن فضائح الفساد من رشوة ومحسوبية واختلاسات ومشاريع مشبوهة أو مغشوشة، التي تطلعنا عليها الصحافة كل يوم، جعل السلطة في البلاد تسرع في اتخاذ إجراءات ردعية لتقليص حجم تلك الجرائم الإقتصادية التي يعود وبالها على المواطن بالدرجة الأولى، والتي بدورها أبقت على أزماته ومعاناته منذ الإستقلال.

فخلال الـ 40 سنة الماضية عرفت الجزائر فضائح متعددة منها ما يعرف حقيقتها ومنها ما يزال لغزاً محيراً، فقد ازدادت فضائح الفساد بامتلاء خزائن الدولة بمئات مليارات الدولارات، فالجزائر تمتلك حالياً احتياطي صرف ضخم قدر بـ 144.3 مليار دولار في جوان2009، فضلاً عن عشرات المليارات الجاهزة للاستعمال في «صندوق معادلة نفقات الدولة» الذي تُصب فيه الفوائض الناتجة من تباين السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في الميزانية السنوية عن سعره في السوق العالمية (بلغ الفرق بينهما في جوان 2008 مثلاً حوالي 120 دولاراً)

إن جملة الفضائح المالية التي اهتزت على وقعها الجزائر تعيد مرة أخرى إلى الواجهة الحديث عن ملف الفساد من جميع جوانبه وزواياه، فالتزايد الكبير في عدد قضايا الفساد من الوزن الثقيل وانتشارها في أغلب القطاعات، خاصة الإستراتيجية منها والمقصود بالتأكيد القطاع النفطي، تؤكد أن الفساد استشرى بشكل خطير وأصبح ظاهرة مرضية أصابت عمق المجتمع، إلى حد يجعل مكافحته أمراً صعباً وقد يكون من المستحيلات في غياب الآليات الردعية الفعالة.

أولاً: الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مكافحة الفساد

1– الاتفاقيات الدولية والإقليمية

- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:** وقعت في 9 ديسمبر 2003، وصدقت مع التحفظات في 25 أوت 2004؛
- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:** وقعت في 12 ديسمبر 2000، وصدقت مع التحفظات في 7 أكتوبر 2002؛
- لجزائر عضو مؤسس في "**فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا**" التي أنشئت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- **الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد** هي صلة الوصل الوطنية مع منظمة الشفافية العالمية.

2– المؤسسات والمبادرات الحكومية

شكل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لجنة لدراسة ظاهرة الفساد بعد انتخابه عام 1999، وأحالت الحكومة مشروع قانون لمكافحة الفساد إلى المجلس الشعبي الوطني وإلى مجلس الأمة في جوان 2005، ويعزز القانون رقم 01-06 الصادر في 20 فيفري 2006 التشريعات القائمة من حيث التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لكن هذا القانون لا يعترف بمبادرات المجتمع المدني أو يحمي الأشخاص الذين يتصدون

للممارسات الفاسدة، كما أنه لا يمنح الاستقلالية إلى وكالة حكومية أعلن عنها في مرسوم صادر في نوفمبر 2006 لا يزال ينتظر التنفيذ، كما تم إصدار القانون رقم 01-05 في 6 فيفري 2005 كأول قانون لمكافحة غسل الأموال في الجزائر وتم نشره في الجريدة الرسمية في 9 فيفري 2005، ويجري تنفيذ هذا القانون بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي ومن البنك الدولي، واستكمل التنفيذ بمرسوم صدر عن وزارة المالية في 18 ماي 2008 يفصّل الإجراءات المعتمدة لتتبع حركة ومسار تنقل الأموال المشبوهة، وقد وسّع الأمر الرئاسي الصادر في 28 فيفري 2008 من صلاحيات "الهيئة العامة للتفتيش المالي"، ديوان المحاسبة الحكومي في مجال تأديب القائمين على المشاريع الاقتصادية الحكومية وشركات القطاع العام[34].

3- مبادرات المجتمع المدني

الفرع الوطني لمنظمة الشفافية العالمية في الجزائر هو "**الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد**" التي تبذل نشاطا كبيرا في مجال مكافحة الفساد والتشهير به، وعبّر مسؤولو "الديوان الوطني للمحاسبة" علنا في مؤتمر صحفي عقدوه في أوت 2005 عن احتجاجهم على تهميشهم في مجال تدقيق مالية الحكومة.

ثانياً: رصد لأشهر قضايا الفساد في الجزائر

يمكن رصد أهم الفضائح التي تحتاج من الجهاز الحاكم الإرادة القوية من أجل تخليص البلاد منها و مكافحتها في مايلي:

✓ **فضيحة بنك الخليفة:**

بنك الخليفة تم تأسيسه عام 1998 وقبل مضي عام واحد على الإنشاء، انتشرت فروع البنك عبر ولايات الجزائر المختلفة، واتسم البنك بفائدته المرتفعة على الودائع بحيث تخطت نسبة 17% مقارنة بفائدة البنوك الرسمية التي كانت تتراوح حينها بين 6 و7%، وهو ما شجع المتعاملين على إيداع أموالهم لدى البنك، ومع الإقبال أصبح البنك غير قادر بعد فترة على سداد فوائد المودعين، لكن ذلك لم يكشف الفضيحة كما يحصل مع شركات توظيف الأموال.

ومع مطلع العام 2002 قام البنك بإبرام صفقة مع شركة "إير باص" الفرنسية التي كانت وراء كشف ما وصف بأكبر عملية نصب واحتيال ربما حتى في العالم العربي، فعندما طلب الخليفة شراء 10 طائرات من (إير باص) شرعت السلطات الفرنسية المعنية بالتحري عن مصادر الأموال المودعة في البنوك الغربية، وذلك بموجب قوانين مكافحة الإرهاب التي تم إقرارها عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، وكشف

[34] برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، موقع:
http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?cid=1&t=13

التحقيق الفرنسي أن الأموال المودعة في حساب "إير باص" هي أصلا لمودعين وليست للخليفة فتقرر البحث في ملف «مجمع الخليفة» بصفة مستعجلة[35].

✓ **فضيحة الطريق السيار شرق غرب:**

بدأ مشروع انجاز الطريق السيار شرق غرب يتحول إلى فضيحة القرن بعدما كان يوصف بمشروع القرن، وتأتي هذا الفضيحة بعد عدة شهور من التحقيق الذي فتحته مصالح الأمن حول قضايا الرشوة، بعد الشكاوى التي رفعها المجمع الصيني Citic-Crcc المكلف بانجاز شطر الوسط والغرب من الطريق السيار شرق غرب، والتي سبق لسفارة الصين وأن نددت بهذه الممارسات على مستوى السلطات الجزائرية، حيث أن المجمع الصيني عانى من ضغوطات من طرف شخصيات نافذة بغرض إجبارهم على دفع الرشوة.

ويتجلى الفساد من خلال قيام المسؤولين باستعمال وسطاء وهم في الغالب مقاولين للحصول على مبالغ كبيرة من طرف الشركات المكلفة بإنجاز الطريق السيار، مقابل تسهيلات في معاينة الأشغال ومواد البناء هذا من جهة، و من جهة أخرى قيام مسؤولين بطلب امتيازات شخصية من المتعاملين الأجانب، من بينها التأشيرة، هواتف نقالة و كاميرات[36].

✓ **فضيحة شركة سوناطراك:**

تعد فضيحة شركة سوناطراك زلزالاً سياسياً حقيقياً، فسوناطراك أكبر مؤسسة اقتصادية في الجزائر (بل في أفريقيا كلها)، إذ تجاوز رقم أعمالها 61 مليار دولار في 2008، فيما بلغ صافي أرباحها في السنة ذاتها 9.2 مليار دولار، ويكفي أن نعرف لندرك دورها المركزي في الاقتصاد الجزائري أن موارد الصادرات النفطية والغازية تمثل 97% من عوائد البلاد الخارجية، وأن الجباية على إنتاج المحروقات تموّل نصف الميزانية السنوية.

ويتعلق الفساد بصفقات نفطية مشبوهة يعتقد أن الشركة أبرمتها خلال السنوات القليلة الماضية، وتتوسع فضائح سوناطراك لتشمل تمويل الشركة لمركز مؤتمرات وفندق خمس نجوم لقمة الغاز الدولية في أفريل2010 بوهران، وفضائح أخرى في حاسي مسعود التي تضم آبار النفط والتي تمنح فيها صفقات كبيرة تقدر بالملايين.

III-3- إستراتيجية مكافحة الفساد المالي والإداري

[35] أميمة أحمد، أكبر قضية فساد بالجزائر أمام القضاء ، 2010/07/23 ، موقع :
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1169626724640&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

[36] علي ايدير، الطريق السيار شرق غرب، 2010/06/06 ، موقع:
http://www.tsa-algerie.com/ar/economics/article_1048.html

و أخيراً نقول ما العمل هل نيأس؟ أو هل وصل الفساد عندنا إلى مرحلة لا نستطيع التصدي له ؟ أي أصبح قدراً لا بد منه, و هل انعدمت القدرات و الكفاءات القادرة على مواجهته[37]؟

هنا نقول أن الفساد مرض مشخص انتشر بشكل واسع ولكن ليس هناك صعوبة بمواجهته والتصدي له على الرغم من محاولة البعض تعميم ثقافة الفساد, بحيث أصبح الفاسد لدى الكثير من مدراء المؤسسات وبعض أصحاب المناصب هو المعيار الصحيح, والمنضبط والأخلاقي هو المتخلف الرجعي عن مواكبة الحضارة والقوانين العالمية, هذا على الرغم من المحاولات الجادة والكثيرة التي نسمع بها وتقوم بها مؤسسات وطنية من أجل الحد من الفساد ولكن للأسف فإن هذه الأمواج تتلاشى أمام صخرة الفساد المنتشرة في مؤسسات أخرى.

وهنا نقول أنه بلا تعاون الجميع فالكلام العبثي غير الملزم لا يجدي نفعاً, فهذه الجهود بحاجة إلى تعاون تام و متكامل يبدأ من الأسرة التي لها دور كبير في التنشئة الصحيحة و الصائبة و المرممة للثقافات المستوردة, مروراً بإصلاح التعليم للوصول إلى الجودة المتناسبة مع خلق أجيال من المنضبطين ذوي الكفاءات على أساس أن التربية من اختصاص هذه المؤسسات بالإضافة إلى التعليم, مع إصلاح القضاء عن طريق تعيينات جديدة و اصطفاء الموجود.

و كذلك يجب ذكر دور الإعلام في تسليط الضوء على أماكن الفساد وعلى التشهير بالفاسدين خلال فترة المجابهة, فالدور ملقى على كافة أنواع الإعلام المقروء و المسموع و المرئي, بالإضافة إلى العمل على نشر ثقافة عامة تسمى ثقافة النزاهة والكفاءة موجهة ضد من يحاول أن يفرض ثقافة الفساد, ولنشر هذه الثقافة يجب تعاون الجميع من إعلاميين ومثقفين وكاتب وفنانين ونقابيين وحزبيين باختلاف انتماءاتهم, ونقابات ومنظمات وطنية، ومن هنا لابد لنا من تقديم الشكر والتشجيع للصحافة الجزائرية الحكومية والخاصة التي تحاول التصدي لهذه الظاهرة من خلال تسليط الضوء على الكثير من الأحداث اليومية فلا يكاد يخلو عدد من جريدة يومية أو أسبوعية من حوادث فساد صغير أم كبير.

كذلك يجب ذكر دور رجال الدين في هذه المواجهة وذلك لان الإسلام دين كامل ما ترك صغيرة ولا كبيرة إلا ووضع لها نظاماً وسن لها قانوناً، فما ترك من شاردة إلا وحدد لها تشريعاً يتناسب مع العقل ويقره المنطق ويصلح لجميع الأزمان، فقد حرص ديننا الإسلامي الحنيف أشد الحرص على تعزيز القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة والسلوك النزيه وتعليمها لدى الفرد المسلم، بالإضافة إلى ما وضعته الشريعة الإسلامية الغراء من ضوابط والتزامات وعقوبات دنيوية وأخروية والتي أحدثت تأثيرها في تقويم سلوك الفرد ونهوض المجتمع.

النتائج و التوصيات

[37] سنان على ديب، الفساد وسوء توزيع الثروة، افريل 2009، موقع:
http://drsenandeeb.jeeran.com/archive/2009/4/864370.html

أ– النتائج:

1- الفساد المالي والإداري يضعف النمو الاقتصادي من خلال انعكاس الرشوة على الكلفة الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات بما يرفع من تكلفتها وضعف مردودها؛

2- الفساد المالي والإداري يساهم في تشجيع ثقافة الاتكال والاستهلاك دون حدود على حساب إضعاف روح المبادرة والابتكار؛

3- الفساد المالي والإداري يؤدي إلى تكديس الثروات بأيدي أصحاب النفوذ والسلطة على حساب تهميش بقية أفراد المجتمع؛

4- يؤدي الفساد إلى وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل؛

5- إن أسباب الفساد المالي والإداري في الجزائر متأصلة الجذور وهي ظاهرة ليست آنية ولها تراكمات عبر عقود من الزمن، وإن التباين في توزيع الثروات والدخول سبب رئيسي لتفشي الظاهرة ويولد شعور دائم بالغبن والظلم لدى فئات كثيرة من المجتمع؛

6– تفكك الأسر و انهيار القيم والأخلاق في المجتمع ويعود هذا الأمر إلى عدة عوامل مجتمعة من أهمها المشكل الاقتصادي وانتشار تعاطي الخمور والمخدرات؛

7- يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص؛

8– يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهذا ما تعاني منه الجزائر، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، كما يؤدي إلى هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة، ويؤدي استفحال الفساد إلى هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في التعيين في المناصب العامة.

ب–التوصيات:

1- غرس الوازع الديني لدى الأفراد في المجتمع من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وهذا يكون باستضافة العلماء المتخصصين في علوم الشريعة والاقتصاد من خلال برامج وندوات متعددة، يتم فيها تسليط الضوء على هذا الداء الفتاك وعواقبه الدنيوية والأخروية وأثاره السيئة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية على الفرد والمجتمع؛

2- تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون التصريح بالممتلكات لذوي المناصب العليا، وتجريم الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات؛

3- تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك أصحاب الأعمال والمواطنين فيها، ومعاقبة من يثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة وقاسية؛

4- تحقيق العدل في توزيع الثروات والدخول واقتلاع الحرمان من جذوره باعتباره المورد الأساسي للفساد؛

5- اعتماد مبدأ الشفافية في العقود والمناقصات الحكومية؛

6- تشجيع الرقابة الداخلية في مؤسسات الدولة وتفعيلها وفك ارتباطها من الدوائر المعنية وربطها بدوائر الرقابة المالية، إضافة إلى تحديد واجبات وصلاحيات كل الهيئات والمؤسسات الرقابية العاملة وتوحيد جهودها؛

7- ضرورة إصلاح النظام القضائي وتوفير الإمكانات والحصانة والضوابط والمقومات التي تمكن جهاز القضاء من القيام بعمله بنزاهة واقتدار وان يكون بمنأى عن ظواهر الفساد.

8- تفعيل دور المساجد في غرس الآداب والأخلاق الحميدة وتقويم سلوك الافراد، و ذلك من خلال ترسيخ القيم السامية لدى الإفراد كقيم الشفافية والنزاهة، ومكافحة الفساد بشتى صوره وأشكاله.

9- تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كالرقابة المالية والإدارية، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استعمال السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة؛

10- إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات، وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها؛

11- تحسين رواتب الموظفين من خلال ربط الأجور بسلم التضخم المالي وهبوط القيمة الشرائية للعملة الوطنية، ودفع هذه الأجور في موعدها المحدد، مما سيبطل حجة هؤلاء في قبولهم للرشوة أو تقاعسهم عن العمل أو إعتدائهم على المال العام بالاختلاس والسرقة.

المصادر والمراجع:

1-القصص 77
2- الاعراف 142
3-الروم 41

4–سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد الإداري و المالي المشكلات و الحلول، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام(نسكو)، اليمن، 2009
5–النمل 14
6–يحي غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام (نسكو)، عدد 269، 2010
7–حسن أبوحمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الثامن عشر– العدد الأول–، 2000
8–جون سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات ادوات مكافحة الفساد :قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، منتدى حوكمة الشركات الدولي، الدليل السابع ،واشنطون، 2008
9–طلال بن مسلط الشريف، ظاهرة الفساد الإداري و أثرها على الأجهزة الإدارية، مجلة الاقتصاد و الإدارة، جامعة الملك عبد العزيز–كلية الاقتصاد والإدارة–، العدد02، السعودية، 2004
10–وزارة العدل، قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006
11–عبد السلام حمدان اللوح و ضيائي نعمان السوسي، الفساد وأسبابه دراسة قرآنية موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، 2007
12–المؤمنون 71
13–المائدة 7
14–البقرة 145
15–ص 26
16–النساء 135
17–هود 116
18–الاسراء 16
19–النمل 34
20–الشعراء 151–152
21–الانفال 73
22-Robert A.Flamang,Economic growth and Economic development,1997,pp47-49
23–علي عبد الرسول، الاستثمار في الامن كاحد عناصر خطط التنمية الشاملة، المركز العربي لدراسات الامنية والتدريب، العسعودية، 1988
24–الحشر 7
25–عبد الرحمان يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام،مؤسسة شباب الجامعة، مصر،ص15
26–حسون ابو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، المعهد العالي لعلوم السياسية، مجلة جامعة دمشق، العدد الاول، 2002
27–موقع مجلة العلوم الانسانية:http://www.ulum.nl/d86.html
28–عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، جريمة الرشوة في الشريعة الاسلامية، السعودية، 1982

29–تقرير منظمة الشفافية الدولية 2009، موقع:
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/gcb/2009
30–تقرير البنك الدولي 2009، موقع:http://www.worldbank.org
31–برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، موقع:
http://www.pogar.org/arabic/countries/theme.aspx?cid=1&t=13
32–أميمة أحمد، أكبر قضية فساد بالجزائر أمام القضاء ، 2010/07/23 ، موقع :
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1169626724640&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout
33–علي ايدير، الطريق السيار شرق غرب، 2010/06/06 ، موقع: http://www.tsa-algerie.com/ar/economics/article_1048.html
34–سنان على ديب، الفساد وسوء توزيع الثروة، افريل 2009، موقع:
http://drsenandeeb.jeeran.com/archive/2009/4/864370.html